

الكارثة الصحية تدق الابواب

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

الاضلاع المالية هزت القطاع الاستشفائي من اساساته في فترة لا تزيد عن خمسة اشهر. اي منذ ايلول الماضي، حيث شهدت الاوضاع في المستشفيات تدهوراً غير مسبوق.

كان اللبناني، دون ان يدري، يتنعم بمستوى تميز على نطاق الخدمات الصحية والاستشفائية. صحيح اننا كنا نسمع الكثير من الشكاوى على الاطباء والمستشفيات، ولكنها في المحصلة النهائية كانت تغطي عليها المبالغة في تضخيم الامور حتى اصبح شعار "الناس تموت على ابواب المستشفيات" لازمة في اي حديث لاعلامي او سياسي يريد الكلام عن موضوع الصحة.

مقارنة مع ارقى دول العالم، كان الدخول الى المستشفى في لبنان من اسهل الامور. والحصول على العلاج او الخضوع لعملية جراحية معقدة بسرعة قياسية امراً مفروغاً منه. على سبيل المثال، كان الاستحصال على موافقة لعملية زرع ورك معدني لا يتعدى الاسبوع، بينما في الدول الغربية

كانت تتطلب هذه العملية الانتظار لمدة لا تقل عن ستة اشهر، وبكلفة في لبنان اقل بكثير من هذه الدول، علماً اننا نستعمل نفس المعدات. لقد تغير المشهد بشكل مفاجئ يصعب علينا نحن العاملين في القطاع استيعابه. فما كنا نحصل عليه بسهولة فائقة، اصبح الان يتطلب جهداً مضمياً، ولا نحصل عليه البتة. لقد تراجع استيراد المستلزمات الطبية بنسبة ٩٠٪ اما استيراد المعدات وقطع الغيار فقد اصبح شبه مستحيل.

فالاجراءات التي فرضتها المصارف التجارية على المستوردين لناحية تأمين الاموال اللازمة (Fresh Money) للاستيراد تعجز معظم الشركات عن تأمينها كما ان المصانع في الخارج وضعت شروطاً صعبة على المستوردين قبل شحن البضائع لهم، وذلك بسبب الخفض في التصنيف الائتماني للبنان وللمصارف اللبنانية. هذه الاوضاع ادت الى العديد من الصعوبات التي تعاني منها المستشفيات حالياً أهمها:

١. النقص الحاد في بعض المواد من كافة الانواع وعلى جميع المستويات حتى من ابسط الامور مثل الاقنعة، والمراويل الواقية من انتقال العدوى والكفوف المعقمة وصولاً الى القطع اللازمة لعمليات العظم والقلب والشرايين.

٢. ارتفاع هائل في اسعار السلع الموجودة حيث بدأ التجار يطلبون سداد قيمتها احياناً كثيرة نقداً



وبالدولار الاميركي او ما يوازيه بالليرة اللبنانية وفق السعر عند الصرافين ، اي ارتفع سعرها عملياً بنسبة ٦٠٪.

٣. تقليص مهل تسديد ثمن البضاعة من عدة اشهر كما كان معمولاً به سابقاً الى ايام معدودة . وذلك بسبب حاجة التاجر الى المال لتلبية المصرف الذي يطالبه بـ Fresh Money.

مقابل هذه الضغوطات من جانب التجار، تتعرض المستشفيات الى ضغوطات من نوع آخر من جانب الجهات الضامنة الرسمية، اي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة، والطبابة العسكرية وقوى الامن الداخلي وتعاونية الموظفين، واهمها:

١ - بالرغم من الارتفاع الهائل في اسعار السلع على جميع انواعها من مستلزمات طبية الى مواد الاكل والتنظيف والتعقيم والصيانة، فان تعرفات الخدمات الاستشفائية باقية على حالها وهي اصبحت دون مستوى الكلفة بشكل فاضح.

٢ - ان العديد من المستشفيات اصبحت عاجزة عن تقديم العلاجات والقيام بالعمليات الجراحية بسبب عدم مقدرتها على الاستحواذ على الادوية والمستلزمات الطبية، وفق الشروط الجديدة التي فرضها المستوردون والتي ذكرناها آنفاً.

٣ - التأخير المزمّن في تسديد مستحقات المستشفيات وعدم قدرة الدولة على تسديدها بوتيرة اسرع نظراً لاضلاعها المالية.

ازاء هذا الواقع الصعب، فان المستشفيات غدت عالقة بين المطرقة والسندان. فمن جهة، هي مجبرة على استقبال المرضى اولاً، مع عدم استيفاء اية فروقات في الاسعار ثانياً. كونها في كلتا الحالتين تكون قد خالفت العقد الموقع بينها وبين الجهات الضامنة.

من الواضح ان هذا الامر لا يمكن ان يستمر فالخلل كبير ولا يمكن للمستشفيات تحمّله وعلى الجهات الضامنة القيام بما يلي:

١ - الاتفاق مع المستوردين على لائحة اسعار للمستلزمات الطبية بالليرة اللبنانية، والزام الجميع، تجاراً ومستشفيات بها.

٢ - الاتفاق مع المستشفيات على لائحة تعرفات جديدة واقعية، تأخذ في الاعتبار المستجدات لناحية اسعار السلع.

٣ - جدولة مستحقات المستشفيات بشكل يؤمن لها مدفوعاتها الشهرية، كي تتمكن من الاستمرار في عملها.

امام هذا الواقع، فاننا نحذر من ان عدم معالجة هذه الامور سوف يؤدي الى استحالة استمرار العمل في المستشفيات الخاصة، وان الضغوطات التي قد تمارس عليها للقبول بالواقع الحاضر سوف يؤدي الى اقفالها القسري. ان الامر يتطلب معالجة سريعة، عقلانية وعادلة. واننا نتوجه الى معالي وزير الصحة لتولي هذه المهمة فالحرص على صحة المواطن وحقه في الطبابة يجب ان يوازيه في المقابل الحرص على ديمومة عمل المستشفيات. وندعو الى عقد اجتماعات مكثفة بين كافة المعنيين بالامر والعمل ليلاً نهاراً حتى لا تصل الى تعثر المستشفيات لا سمح الله وما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الامن الصحي والاجتماعي.